أحالت عضواً سابقاً في لجنة المناقصات المركزية وآخرين للنيابة

«نزاهة»: أدلة واضحة على جريمتي الرشوة والإضرار العمدي بالمال العام

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أمس الاثنين إحالة عضو سابق في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات وزوجته ومسؤول في الشركة التي تم التعاقد معها لتوريد سيارات إسعاف لوزارة الصحة إلى النيابة العامة بتهم الرشوة والاشتراك فيها والاضرار العمدي بالمال العام.

وقال المتحدث الرسمي لـ (نزاهة) الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر في تصريح صحفي إن «نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أحال في مطلع عام 2018 بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 1657 بتاريخ 25/12/2017 تقريرا أعدته لجنة تقصي حقائق قضائية حول بعض ما نسب إلى بعض أعضاء مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة من شبهات واتهامات من بينها ما أثير حول ملابسات موافقة مجلس الإدارة على قيام وزارة الصحة بالتعاقد المباشر على شراء سيارات إسعاف من إحدى الشركات».

وأضاف بوزبر أن الهيئة كانت «قد تلقت في تاريخ سابق على إحالة مجلس الوزراء بلاغا من أحد الأشخاص ضد مسؤولين بوزارة الصحة حول شبهات فساد شابت عملية توريد سيارات إسعاف لوزارة الصحة بقيمة 3ر720ر000 (ثلاثة ملايين وسبعمائة وعشرون ألف دينار كويتي) من ذات الشركة وبذات أسلوب التعاقد».

وأوضح أن «قطاع كشف الفساد والتحقيق بالهيئة قام بأعمال البحث في كلا البلاغين وتوصل إلى وجود ارتباط بينهما في الشبهة المثارة حول الموافقة الصادرة من الجهاز المركزي للمناقصات بقيام وزارة الصحة بالتعاقد بالأمر المباشر على توريد سيارات الإسعاف من إحدى الشركات المحلية».

وأوضح أن «ما استرعى انتباه المحققين هو حالة التباين التي شابت سلوك بعض أعضاء مجلس إدارة جهاز المناقصات المركزية تجاه طلب وزارة الصحة بين رفض التعاقد المباشر وبين الطرح بمناقصة عامة وصدور الموافقة على طلب وزارة الصحة بالتعاقد بالأمر المباشر دون أن تستجد أي مبررات جوهرية تعزز هذا التحول كما أن الموافقة صدرت من أغلبية الأعضاء كل ذلك بجانب ما أثاره البلاغ المقدم للهيئة بحصول بعض أعضاء مجلس الإدارة على سيارات من ذات نوع سيارات الإسعاف التي تم توريدها لوزارة الصحة نظير تمرير الموافقة على طلب وزارة الصحة بالتعاقد المباشر بعد ان سبق رفضها».

وذكر أن «(نزاهة) وفي سياق تدقيق وتوثيق المعلومات التي توافرت لديها طلبت من لجان فحص إقرارات الذمة المالية تحليل عناصر الذمم المالية للمشتبه فيهم وقد جاءت نتائج أعمال لجان الفحص لتؤكد تملك عدد من أعضاء جهاز المناقصات العامة المركزية وزوجة أحدهم لسيارات من نفس نوع سيارات الإسعاف».

وأضاف أن (نزاهة) «قامت بإجراء ضبطية قضائية لمقر الشركة الموزعة لنوع سيارات الإسعاف واطلعت على أنظمتها الآلية الخاصة بالمبيعات وتبين امتلاك بعض أعضاء لجنة المناقصات المركزية سيارات من الشركة دون سداد أي مقابل للشركة نظير تلك السيارات أو سداد مبالغ لا تتناسب مع أسعار تلك السيارات كما ثبت امتلاك زوجة أحد الأعضاء لثلاث سيارات من نفس نوع السيارات التي تم توريدها يناهز مجموع أسعارها 000ر150000 دينار كويتي (مئة وخمسون ألف دينار كويتي)».

وأفاد بوزبر بأن «نتاج ما قامت به (نزاهة) من أعمال تحقيق وتحر وجمع معلومات وسماع إفادات وضبط قضائي أدت إلى الاطمئنان لتوافر أدلة واضحة على وجود شبهات لوقوع جريمتي الرشوة والاشتراك فيها والإضرار العمدي بالمال العام مما حدا بالهيئة إلى إحالة أحد الأعضاء السابقين في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات وزوجته وأحد المسؤولين في الشركة الموردة لسيارات الإسعاف إلى النيابة العامة لتباشر إجراءاتها حيال الوقائع الواردة في مذكرة الإحالة الصادرة عن نزاهة فضلا عن الطلب من لجان فحص إقرارات الذمة المالية استكمال تحليل بيانات الذمة المالية لعضو سابق آخر في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات والاطلاع على حساباته البنكية».

وشدد على أن (نزاهة) «تؤكد عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها وتثمن دائما دور المبلغين في مساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد وتعلن التزامها في نفس الوقت بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم.

د. محمد بوزبر

ديون المحاسبة درس 407 موضوعاً في ديسمبر الماضي

محمد الخليفة

أعلن ديوان المحاسبة الكويتي أمس الاثنين أنه قام خلال شهر ديسمبر الماضي بدراسة وبحث 407 موضوعات ما بين مناقصة عامة ومحدودة وممارسة بقيمة (493/106ر543ر814) دينار كويتي (نحو 476ر2 مليار دولار أمريكي).

وقال مدقق مشارك بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية في (المحاسبة) محمد الخليفة في بيان صحفي إن الديوان أبدى رأيه بشأن 293 موضوعا بقيمة (976/046ر470ر358) دينار (نحو 671ر1 مليار دولار) بنسبة 44 في المئة من إجمالي الموضوعات قيد البحث خلال تلك الفترة.

وأوضح الخليفة أن أعمال الرقابة المسبقة لبعض الموضوعات التي تم دراستها وبحثها أسفرت عن تحقيق وفورات مباشرة للخزانة العامة بقيمة (510/305ر228ر4) دينار (نحو 188ر13 مليون دولار) في ديسمبر الماضي.

ولفت إلى أن الرقابة المسبقة حققت وفورات من بداية السنة المالية (2018/2019) حتى نهاية ديسمبر بقيمة (992/273ر820ر44) دينار (نحو 144ر147 مليون دولار).

وأفاد بأنه تبين خلال دراسة الموضوعات المعروضة على ديوان المحاسبة رد 102 موضوعا بنسبة 8ر34 في المئة من إجمالي عدد الموضوعات التي تمت دراستها خلال ديسمبر الماضي فيما ارتفعت أعداد الموضوعات التي ردها مقارنة مع نوفمبر الماضي بنسبة 9ر22 في المئة وذلك بسبب عدم موافاة الديوان بمتطلبات التدقيق الرئيسية.

وذكر الخليفة أن نسبة عدم الموافقة على المواضيع المعروضة على الديوان خلال تلك الفترة بلغت 75ر3 في المئة من عدد الموضوعات التي تمت دراستها وبارتفاع نسبته 22ر22 في المئة مقارنة بعدد المواضيع الصادر بها رأي بعدم الموافقة في شهر نوفمبر 2018.

وأضاف أن (المحاسبة) يمارس رقابته المسبقة وفقا لقانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964 لكون هذه الرقابة قادرة على منع أي مخالفات أو أضرار قبل حدوثها.

خلال افتتاح الاجتماع التنسيقي الأول للمشروع

الشطي: «البنية التحتية المكانية الجغرافية» سيسهم في التنمية ودعم رؤية «كويت جديدة 2035»

قصي الشطي

جاسم العلي

جانب من الحضور

العلي: المشروع يهف إلى ربط المعلومات بين الجهات الحكومية وبيانات مواقعها الجغرافية

أكد نائب المدير العام لقطاع تقنية المعلومات بالجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات قصي الشطي أمس الاثنين أهمية (مشروع البنية التحتية المكانية الجغرافية) في الإسراع في عملية التنمية وتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

وأضاف الشطي في كلمة خلال افتتاح الاجتماع التنسيقي الأول على المستوى التنفيذي لمشروع البنية التحتية الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية أن المشروع يهدف إلى توحيد الجهات الحكومية بما تمتلكه من بيانات جغرافية متنوعة في مشروع واحد يتاح لكل الجهات مما يسهم في توفير المعلومات الجغرافية.

وأوضح أن توفر هذا النوع من المعلومات التي تتضمن معلومات جغرافية مختلفة مثل توزيع الطرق والمباني وقياساتها بشكل دقيق وأنواع المباني وأنشطتها من شأنه أن يسهم في معالجة اي مشاكل أو معوقات أمام الجهات الحكومية المختلفة خاصة وأن كل الجهات توفر ما لديها من معلومات للجهات الاخرى.

وأكد أن هذا المشروع سيعمل على وضع أسس التعاون مع مختلف القطاعات المعنية للتنسيق والتشارك في البيانات المكانية الأساسية واعتماد مواصفات الخرائط القاعدية الأساسية للكويت والتنسيق والاتفاق على أسس أمن المعلومات الجغرافية وبناء توصيف معلوماتي مكاني لها شاملا قاموس وبيانات موحدة للجهات الحكومية. وذكر أن المبادرة تهدف إلى تطوير اطار عمل شامل يتضمن المعايير والموارد البشرية والبنية التحتية التقنية وإجراءات سير العمل اللازمة لتنظيم العمليات الحكومية وكذلك قطاع الأعمال والجمهور. من جهته قال عضو اللجنة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية الدكتور جاسم العلي لـ (كونا) إن المشروع يهف الى ربط المعلومات بين الجهات الحكومية بما يدعم التنسيق في عملية اتخاذ القرارات لدى المسؤولين.

وأوضح العلي أن تعاون الجهات المختلفة في توفير البيانات الجغرافية المكانية يساهم في اتخاذ القرارات السليمة.

وأكد أن المشروع سيخدم رؤية وخطط الدولة مثل التسريع في عملية الانجاز ويخدم كذلك متخذ القرار على كل المستويات نتيجة توفر كل المعلومات من مختلف الجهات.

خلال زيارة ميدانية نظمها المجلس الأعلى للتخطيط

مهدي: نسبة الإنجاز في مشروع الوقود البيئي تجاوزت 97 في المائة

د. خالد مهدي في لقطة جماعية خلال الزيارة الميدانية

برعاية وحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي نظمت الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ممثلة في ادارة اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج صباح أمس الاثنين زيارة ميدانية لموقع مشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية بحضور الأمين العام المساعد للتخطيط والمتابعة بدر الرفاعي ومدير ادارة اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج سعاد العوض ومراقب الادارة وفاء الضبيان وفريق المتابعة ومسؤولين من شركة البترول الكويتية.

وفي تصريح صحفي له خلال الزيارة كشف الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي ان نسبة الانجاز في مشروع الوقود البيئي تبلغ قرابة 97.12% مشيرا الى ان نسبة الانجاز خلال الزيارة السابقة في شهر 3 /2018 بلغت 91.6% ومن المتوقع انجاز المشروع وفقا للجدول الزمني له في نوفمبر من العام الجاري 2019 بتكلفة 4 مليار و680 مليون دينار مشيرا الى ان التكلفة خلال العام 2019/2018 تبلغ 500 الف دينار لافتا ان هذا المشروع ساهم في توفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية خلال فترة الانشاء بلغت 537 موظف كويتي كما سيوفر 592 فرصة عمل للكويتيين بعد بدء تشغيل المشروع في ديسمبر من العام الجاري وظيفة .

وذكر الدكتور مهدي ان هذا المشروع يأتي ضمن عدة مشاريع تهدف الى تحقيق ركيزة هامة من الركائز السبعة لخطة التنمية وهي ركيزة اقتصاد متنوع مستدام ضمن برنامج تطوير القطاع النفطي مشيرا الى ان بداية تنفيذ المشروع كانت في العام 2011/2010 ومن المتوقع الانتهاء منه في ديسمبر من العام الجاري حيث يهدف مشروع الوقود البيئي الى زيادة القدرة التكريرية لمصفاتي ميناء الاحمدي وميناء عبد الله الى 800 الف برميل في اليوم وتوفير القدرة على انتاج مشتقات بترولية عالية الجودة تلبي احتياجات دولة الكويت من الوقود النظيف وتسمح لها بدخول الاسواق العالمية كالاوروبية والامريكية كما يساهم في انتعاش كبير للاقتصاد الكويتي المحلي وخلق حركة واسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية

وبدوره صرح الأمين العام المساعد للتخطيط والمتابعة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بدر الرفاعي ان الهدف من هذه الزيارة هو الاطلاع على ما تم انجازه في المشروع مقارنة بالجدول الزمني لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المدرجة ضمن خطة التنمية مشيرا الى ان مثل هذه الزيارات توضح واقع الانجاز لتلك المشاريع .

واشار الرفاعي الى ان المشروع يسير وفق المخطط له ولا توجد اي معوقات تعرقل سير العمل فيه لافتا انه احد اهم المشاريع الاستراتيجية لشركة البترول الوطنية الكويتية واكبر مشروع في خطة التنمية لدولة الكويت ويهدف الى تطوير وتوسيع مصفاتي ميناء الاحمدي وميناء عبد الله بربطهما لبناء مجمع تكريري متكامل يلبي المتطلبات المستقبلية للاسواق العالمية والمحلية من المنتجات البترولية المختلفة كما ونوعا .

وبدورها قالت مدير ادارة اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية سعاد العوض ان هذه الزيارة لمشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية على درجة كبيرة من الاهمية حيث ان هذا المشروع يعتبر من اهم المشاريع الاستراتيجية ضمن خطة التنمية ويقع ضمن ركيزة اقتصاد متنوع مستدام ويندرج تحت برنامج تطوير القطاع النفطي .

وذكرت العوض انه تم خلال الزيارة الوقوف على نسبة الانجاز للمشروع على ارض الواقع وتم التاكد من عدم وجود اي مشاكل او معوقات وان نسب الانجاز ارتفعت 6% عن العام الماضي مشيرة الى ان نسبة الانجاز في المرحلة التنفيذية للمشروع تصل الى 96.4 % بينما النسبة الكلية للمشروع تقارب 97.12 %.